رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

اثر المتغيرات الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

The Impact of Regional and International Variables on Indian Foreign Policy towards the Countries of the Council Gulf Cooperation Council

الباحث: طيف شريف حريجه
Taif Sharif Harija

أ.م.د. حميد نعمة عيدان
Ass. Prof. Dr. Hameed Nima Eidan

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة/ قسم العلوم السياسية

Imam Al-Kadhim College for Islamic Sciences University / Department of Political Science

taif.shareef@iku.edu.iq

hameed.alsalhay@iku.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تناول البحث دراسة وتحليل اثر المتغيرات الاقليمية والدولية في تشكيل السياسة الخارجية للهند تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في اطار التحولات الجيوسياسية في غرب اسيا حيث تبرز دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها منطقة رئيسية لتقاطع المصالح الاستراتيجية بين القوى الاقليمية والدولية فعلى الصعيد الاقليمي ركزت الدراسة على ثلاثة متغيرات رئيسية تمثلت بـ(ايران –اسرائيل– باكستان)على اعتبارها اطرافا مؤثرة في الحسابات الامنية و السياسية للهند فايران تعتبر بالنسبة للهند شريكا مهما في مجال الطاقة والممرات التجارية باتجاه اسيا الوسطى، ولكنها تمثل تحديا استراتيجيا في الوقت ذاته لسياسة الهند مع دول مجلس التعاون، واما اسرائيل التي اصبحت منذ تسعينيات القرن العشرين مصدر مهما لمصادر التكنولوجيا الدفاعية والتعاون الامني للهند، وتمثل باكستان المتغير الاكثر حساسية وتأثيرا في السياسة الهندية سواء من حيث البعد العقائدي والامني او في سياق التنافس على النفوذ في منطقة الخليج العربي في ظل الروابط التاريخية والدينية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي ،وعلى الصعيد الدولي تناول البحث متغيرات رئيسية تمثلت بـ (الولايات المتحدة الامريكية – الصين– روسيا) فالولايات المتحدة تعتبرشريكًا تقليديًا للهند وتسعى إلى دعم الدور الهندي في موازنة النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أما الصين فهي تشكل تحديًا استراتيجيًا للهند حيث تتقاطع مصالحهما في الخليج في مجالات الطاقة والاستثمار والبنية التحتية، ضمن تنافس هادئ على النفوذ الاقتصادي والسياسي. في حين برزت روسيا بوصفها متغيرًا دوليًا متنامي الأثر، خصوصًا بعد الحرب الروسية–الأوكرانية.

الكلمات المفتاحية: "السياسة الخارجية"،"الهند،"دول مجلس التعاون الخليجي"،"ايران"،"اسرائيل"،"باكستان"، الولايات المتحدة الامريكية"،"روسيا"،" الصين"

Abstract

This research examines and analyzes the impact of regional and international variables on shaping India's foreign policy direction toward the Gulf Cooperation Council (GCC) states. This is within the context of geopolitical transformations in West Asia, where the GCC states emerge as a key area for the intersection of strategic interests between regional and international powers. At the regional level, the study focuses on three main variables: Iran, Israel, and Pakistan, as influential players in India's security and political calculations. Iran is considered an important partner for India in the field of energy and trade routes toward Central Asia, but at the same time, it represents a strategic challenge to Indian policy with the GCC states. Israel has become an important source of defense technology and security cooperation for India since the 1990s. Pakistan represents the most sensitive and influential variable in Indian policy, both in terms of the ideological and security dimensions and in the context of competition for influence in the Arabian Gulf region, given the historical and religious ties between it and the GCC states. At the international level, the research addressed key variables represented by (the United States of America, China, and Russia). The United States is considered a traditional partner of India and seeks to support the Indian role in balancing Chinese influence in the

Indian and Pacific Oceans region. China, on the other hand, poses a strategic challenge to India, as their interests intersect in the Gulf in the areas of energy, investment, and infrastructure, within a quiet competition for economic and political influence. Meanwhile, Russia has emerged as a growing international variable, especially after the Russian-Ukrainian war. Shifts in the international order have prompted India to expand its partnership with Moscow in the areas of energy, defense, and nuclear technology, while maintaining a delicate balance in its relations with both the West and the Gulf states.

Keywords: Indian foreign policy, GCC countries, Iran, Israel, Pakistan, USA, Russia, China

المقدمة

تعكس السياسة الخارجية أولويات الدول ومصالحها في البيئتين الإقليمية والدولية، وتتأثر بدرجة كبيرة بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي يشهدها العالم ،و تبرز السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها نموذجاً لديناميكية التفاعل بين الدوافع الداخلية والتحولات الخارجية. فالهند قوى صاعدة ذات طموحات إقليمية وعالمية، تسعى إلى تعزيز حضورها في منطقة الخليج العربي لما تمثله من أهمية استراتيجية، وقد شهدت العقود الأخيرة العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل ملامح النظام الدولي والإقليمي، منها تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، والتحولات في أسواق الطاقة العالمية، وتنامي التحديات الأمنية في منطقة الخليج، بالإضافة إلى تطور أدوار الفاعلين الإقليميين في رسم السياسات. ودفعت هذه المتغيرات الهند إلى إعادة صياغة أولوياتها الاستراتيجية في الخليج بما يعكس إدراكها المتزايد لحيوية هذه المنطقة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية. حيث تأثرت السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل واضح بتواجد قوى دولية في المنطقة، خصوصاً الولايات المتحدة، الصين، وروسيا, واخرى اقليمية تمثلت بإيران و باكستان واسرائيل وكل واحدة من هذه القوى لعبت دوراً مباشراً أو غير مباشر في دفع الهند إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الخليجية، سواء من ناحية توسيع النفوذ أو موازنة التفاعلات الجيوسياسية.، وعليه تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين يتناول المبحث الاول المتغيرات الاقليمية(ايران– اسرائيل– باكستان) و يتناول المبحث الثاني المتغيرات الدولية (الولايات المتحدة الامريكية– روسيا– الصين).

اهمية البحث: نبع اهمية هذا البحث من تحليله للسياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التشابك بين المتغيرات الاقليمية و الدولية ، وتبرز اهميته ايضا في تسليط الضوء على الكيفية التي تتعامل بها الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي والبيئة الاستراتيجية المعقدة التي تجمع بين المصالح الاقتصادية والتحديات الامنية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تساؤلات منها:

- كيف اثرت المتغيرات الاقليمية والدولية في توجهات السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي
- الى اي مدى استطاعت الهند الموازنة بين المتغيرات دون الاضرار بمصالحها الاستراتيجية

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان السياسة الخارجية للهند تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتأثر بالمتغيرات الاقليمية والدولية نطرا لتقاطع مصالح الهند معها، وان الهند تنظر الى دول مجلس التعاون الخليجي كركيزة استراتيجية لضمان امنها القومي و مصالحها الاقتصادية و تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع جميع الاطراف .

منهجية البحث: يعتمد البحث على المقترب التحليلي–الوصفي لفهم التفاعلات السياسية و كيفية تأثير البيئة الاقليمية والدولية على صنع القرار الخارجي للهند

المبحث الاول :- المتغيرات الاقليمية (ايران – اسرائيل – باكستان)

تُعد الهند فاعل إقليمي ودولي يسعى إلى إعادة تشكيل موقعه الاستراتيجي في النظام الدولي، وخاصة في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية للهند. ومع تصاعد التفاعلات الإقليمية المعقدة في منطقة الشرق الأوسط، كان هنالك أثر للمتغيرات الإقليمية الكبرى وفي مقدمتها إيران، إسرائيل، وباكستان على صياغة وتوجهات السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

حيث تتداخل مصالح الهند مع هذه القوى بطرق متعددة، فايران تمثل شريكاً استراتيجياً في مجالات الطاقة والنقل البحري والربط الإقليمي، ولكن علاقاتها المتوترة مع دول الخليج خاصة السعودية والإمارات تضع الهند أمام تحدي التوازن الدبلوماسي, وفي المقابل تعززت العلاقات الهندية–الإسرائيلية بشكل كبير في العقدين الأخيرين، في مجالات الأمن والدفاع والتكنولوجيا، وأما باكستان، فإن علاقاتها التاريخية والاستراتيجية الوثيقة مع عدد من دول الخليج تُضيف بُعداً أمنياً وتنافسياً في سياسة الهند الإقليمية، لا سيما في ضوء التوتر المستمر بين نيودلهي وإسلام أباد حول قضايا مثل كشمير والتطرف الديني.

المطلب الاول :- ايران

تعتبر العلاقات بين الهند وإيران من العلاقات التاريخية ذات الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية، حيث تلعب طهران دورًا مهمًا في الحسابات الاستراتيجية الهندية، في ظل سعي نيودلهي للبحث عن مصادر بديلة للطاقة ومسارات برية وبحرية للتواصل مع آسيا الوسطى وأفغانستان. إلا أن هذا التقارب ما بين الهند وايران ينعكس بشكل مباشر على علاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ترى في إيران تهديدًا لأمنها القومي، وهو ما يضع السياسة الخارجية الهندية في موقف معقد يتطلب توازنًا دقيقًا بين المصالح المتعارضة [١].

وقد تباينت المراحل التي مرت بها العلاقات الهندية – الإيرانية بين التقارب والتباعد، الا ان المصالح المشتركة بين البلدين كانت دافعا قويا لاستمرار التعاون، فإيران واحدة من أكبر ثلاثة موردين للنفط الخام إلى الهند، واحتلت المركز الثالث بعد العراق والسعودية، فيما تمثل الهند ثاني أكبر مشتر للنفط الإيراني بعد الصين, وارتفع حجم التجارة الثنائية بين الجانبين فبلغت عام ٢٠١٦–٢٠١٧م، نحو (١٢.٨٩) مليار دولار وبالرغم من فرض ترامب عام ٢٠١٨ م، عقوبات على النفط الإيراني، إلا أنه منح الهند إلى جانب دول أخرى إعفاءات تسمح لها استيراده.

ولقد سعت الهند إلى توظيف طهران في الاستراتيجية التنافسية التي تتبعها تجاه الصين، عبر استقطابها لمواجهة المخططات الصينية المتعلقة بإنشاء سلسلة من الشراكات الممتدة من آسيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا من خلال

(مبادرة الحزام والطريق)* واعطت نيودلهي اهتماما متزايدا لموقعها الاستراتيجي في العقود الأخيرة، حيث اكتسب التعاون الاقتصادي مع إيران الغنية بالطاقة أهمية متزايدة , وسعت الهند إلى تحقيق توازن بين القوى الأخرى ولعب دور دولي رئيسي وحاولت دائما وعلى الرغم من التحديات الكثيرة الحفاظ على العلاقات مع طهران.

ولا تريد الهند أن تفقد شريكا استراتيجيا مهما في الخليج العربي، ولا تريد طهران التخلي عن خيار أن تكون يوما ما قادرة على توسيع العلاقات مع الهند[١]. وجاءت الجهود الإيرانية لتعزيز التعاون مع الهند ضمن محاولاتها المستمرة لتفادي العزلة الدولية، حيث وجدت طهران بها بديلا يمكن الاعتماد عليه في جذب الاستثمارات وتوفير السلع والخدمات التي قد يصعب الحصول عليها من الأسواق الأوروبية.

أن إيران تعد مصدراً مهماً للنفط والغاز الطبيعي إيران تملك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم الذي يبلغ (٣٣٨) تريليون م[٣]، اي بقيمة (١٨,٢%)، من الاحتياطي العالمي، وكذلك عنصراً حاسماً في الحسابات الاستراتيجية للهند، نظراً إلى قربها الجغرافي من باكستان وأفغانستان، كما أن إيران يمكنها توفير ممر تجاري إلى آسيا الوسطى. وقد اتفقت نيودلهي وطهران على الاستثمار في تطوير ميناء تشابهار *الذي يربط أفغانستان مع آسيا الوسطى[٢]،ويعد ميناء تشابهار محور السياسة الهندية تجاه ايران نظرًا لأهمّيته الجيوسياسية فبالنسبة الى ايران سيكون وسيلة أساسية لتحقيق توجهها في زيادة صادرات النفط والغاز إلى الخارج ,كما سيمكنها من أن تكون بمثابة ترانزيت سريع للسلع من سواحل المحيط الهندي إلى داخل آسيا باستخدام خطوط السكك الحديدية المزعم إنشاؤها من الميناء إلى أفغانستان وزيادة تعاملاتها التجارية مع أفغانستان ودول وسط آسيا . كما أن الموقع المميز للميناء خارج مضيق هرمز يوفر حركة نقل أسرع خارج الممر الضيق المكتظ بالسفن العابرة [٣]، وبالنسبة إلى الهند سيمكنها تشابهار من تقليل تأثير باكستان على حركة التجارة بين الهند وأفغانستان وتهميش دور ميناء كراتشي الباكستاني، وكذلك الحصول على غاز تركمانستان بسهولة دون حاجة إلى المرور بريا عبر أراضي باكستان ونقله عبر تشابهار إلى الهند وتأمين مصادر متنوعة لإمداد الهند بالطاقة، بجانب كسب دعم تركمانستان في الانضمام إلى (اتفاقية عشق آباد) أو(ممر النقل الشمالي الجنوبي (NSTC)) الذي يوفر الوقت وتكاليف نقل البضائع، والانطلاق لفتح أسواق جديدة للسلع الهندية في دول آسيا الوسطى حتى تصل إلى روسيا وأوروبا بريًا، بالإضافة إلى استغلال الهند للميناء في تقليل نفوذ الصين التجاري والسياسي داخل دول المنطقة، وزيادة التقارب مع روسيا لتحقيق هذا الهدف المشترك بين الطرفين ، أما أفغانستان فسيخلق لها الميناء منفذا جديدًا إلى العالم الخارجي بدلا من ميناء كراتشي الباكستاني الخيار الوحيد المتاح امامها حاليا، وسيحرر تشابهار أفغانستان من نفوذ وسيطرة باكستان على السياسات الأفغانية ويزيد تعاملاتها التجارية مع الهند وإيران، بالإضافة إلى تنمية المناطق التي ستمد فيها خطوط سكك حديد داخل أفغانستان، وستكون باكستان في المقابل ممرا لعبور التجارة الهندية والإيرانية مع دول وسط آسيا في الاتجاهين.[٤] وفي اعتبارات الامن البحري للهند يمثل الخليج العربي ومضيق هرمز مسرحا رئيسيا وتعتبر الهند هذه المنطقة ضمن مناطق اهتماماتها البحرية الرئيسية ، وتتمتع إيران، الواقعة على طول الساحل الشمالي للخليج،

بأهمية بالغة في الديناميكيات الاستراتيجية للمنطقة. فهي تمتلك القدرة على التأثير في المسار الجيوسياسي في الخليج العربي وبسبب علاقة طهران المتوترة مع قوى خليجية مثل المملكة العربية السعودية، واجه الاستقرار في الخليج تحديات مستمرة. وقد هددت إيران بشكل دوري بإغلاق مضيق هرمز، وهو ممر مائي حيوي، مما سيكون له تداعيات بعيدة المدى على أمن الطاقة العالمي[١]، وقد وقعت حوادث هجمات على ناقلات نفط وسفن في خليج عمان، وكثيراً ما تورطت فيها إيران[٢] بالنسبة للهند، يُعدّ الحفاظ على الاستقرار في الخليج أمرًا بالغ الأهمية لأمنها الطاقي الداخلي، وتجد نيودلهي نفسها في موقف معقد فلديها مصالح جوهرية في ضمان استقرار الخليج، وفي الوقت نفسه تعميق شراكاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي و يؤثر توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى جانب حلفائها في غرب آسيا على انخراط الهند في منطقة الخليج وإدراكا منها للمصالح الاقتصادية والطاقة المهمة بدأت البحرية الهندية عملية (Sankalp) في عام ٢٠١٩ والتي تم من خلالها نشر السفن الحربية الهندية لتأسيس وجود، وتوفير شعور بالطمأنينة للتجار الهنود وعلى مدار عامين، تم نشر ٢٣ سفينة حربية هندية لدعم العملية[٣] ويؤكد هذا الوجود البحري المستمر على اهتمام الهند الدائم بالمنطقة. إن سلوك إيران في الخليج وكذلك ردود الفعل من الجهات الفاعلة الإقليمية يستلزم مشاركة الهند المستدامة في الخليج وهناك منافسات بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي ممكن ان تؤثر في السياسة الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وغالبا ما تكون لهذه التنافسات بعد ديني حيث تتنافس القوى في الخليج ضد إيران ويبدو مجال المناورة أمام الهند بين دول مجلس التعاون وإيران أكثر ضيقًا فبالنظر إلى أن الهند موطن لثاني أكبر عدد من المسلمين، فإن لديها روابط دينية وثقافية مع كلا البلدين ومن المرجح أن تصبح الموازنة بين دول مجلس التعاون وإيران قضية أكثر وضوحًا في حسابات الهند الإقليمية، وإذا اضطرت الهند للاختيار بين إيران و دول مجلس التعاون فسيشكل ذلك تحديًا كبيرً للسياسة الخارجية الهندية[٤]، وفي هذه البيئة الاستراتيجية المعقدة، لدى الهند مصالح جوهرية في تعزيز العلاقات مع جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين في غرب آسيا. وقد سعت نيودلهي إلى بناء علاقات مستقرة مع جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين دون الانحياز إلى أي طرف في المنافسين الجارين[٥] الا انها قد تواجه تحديا في تحقيق التوازن في علاقتها مع ايران وان الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإيران ستظل مصدراً للقلق لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تعتبر ايران تهديدا لآمنها القومي بسبب برنامجها النووي على الرغم من ادعاء ايران بالأغراض السلمية للبرنامج وكذلك ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا دبلوماسية على دول مجلس التعاون لمطالبة ايران بوقف تجاربها النووية ورغم حرص ايران على طمأنة جيرانها الخليجين الا ان قناعة دول مجلس التعاون الخليجي لم تصل الى درجة الثبات واليقين[٦] وفضلا عن ذلك ان بعض من دول مجلس التعاون الخليجي لديها ارتباط اقتصادي مع ايران مثل قطر وسبب هذا الارتباط وجود حقول الغاز المشتركة وكذلك وجود علاقات تجارية ودبلوماسية وقد جلبت التوترات بين القوتين الإقليميتين الرئيستين (السعودية، وإيران) تحديات سياسية واستراتيجية للهند، حيث تملك

نيودلهي مصالح سياسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية ضخمة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مع إيران. وقد زادت حصص الهند في منطقة الخليج زيادة ملحوظة خلال العقود القليلة الماضية؛ ولذلك فإن الهند تفضل الاستقرار في الجغرافيا السياسية والأمنية الإقليمية[١] وتركّز الهند على المنافع الاقتصادية من دون التورّط في اصطفافا سياسيا وتحرص على احترام مواقف دول المنطقة في نزاعاتها البينية (الخليج، إيران، إسرائيل). وقد تتسم هذه السياسة بانها انتهازية ، لكنها تلاقي خيارات في المنطقة تتحرى تعدد علاقاتها وتنوّع خياراتها في العالم والتخلّص من أحادية العلاقة مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة [٢].

المطلب الثاني :- باكستان

يمثل المتغير الباكستاني عاملاً مؤثراً في توجهات الهند تجاه دول الخليج، وذلك بسبب التنافس الجيوسياسي التاريخي بين الهند وباكستان حيث اتصفت العلاقات الهندية الباكستانية بالتعقيد والعدائية فمنذ قيام الدولتين عام ١٩٤٧ شهدت نزاعات وصراعات وازمات مستمرة تبرز بين الحين والاخر تتداخل فيها العوامل المحلية والاقليمية والدولية وتثيرها النزعات الدينية و الاثنية [٣]، وارتباط باكستان بعلاقات أمنية واستراتيجية وثيقة مع عدد من دول المجلس فمنذ الاستقلال، سعت إسلام آباد إلى تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي على أسس دينية واستراتيجية، مستفيدة من العامل الإسلامي المشترك والدعم الخليجي الاقتصادي والسياسي لها، تاريخيا دعمت المملكة العربية السعودية باكستان ماليا ودبلوماسيا خلال حرب عام ١٩٦٥ ووصف الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود العدوان الهندي على شرق باكستان خلال عام ١٩٧١ بأنه عمل خياني ومخالف لكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية". كما أكد أن "العدوان الهندي لا مبرر له سوى رغبة الهند في تقطيع أوصال باكستان وتشويه عقيدتها الإسلامية" [٤]. كما سعت باكستان إلى تطوير علاقات وثيقة وأخوية مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها ركيزة أساسية لسياستها الخارجية التي تحركها الروابط الدينية والمصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية بشأن القضايا التي تؤثر على العالم الإسلامي بشكل عام. ولم تساعد باكستان هذه الدول في بناء المؤسسات خلال سنوات تكوينها فحسب بل قدمت لها الدعم أيضاً في أوقات الأزمات. وقد فضلت الدول العربية باكستان سياسياً ودبلوماسيا واقتصادياً، هناك قائمة طويلة من الاتفاقيات الثنائية بين باكستان ودول مجلس التعاون الخليجي [٥] , كما كما قدمت باكستان الكثير من الخدمات لدول مجلس التعاون حيث قامت بتدريب جيوشها وتجهيزها وقامت الخطوط الجوية الباكستانية بتشغيل خطوطها الجوية وقدمت دعما هائلا للقضية الفلسطينية, ومنذ اكتشاف النفط في دول المجلس قامت باكستان بشكل رئيسي بتصدير الموارد البشرية كالقوى العاملة الى دول الخليج وقدم المهاجرون الباكستانيون تحويلات مالية اجنبة قيمة اصبحت المصدر لإدارة ازمة ميزان المدفوعات [٦] ونظرا لكون المملكة العربية تحتل مكانا مقدسا للغاية للمسلمين حول العالم والشعب الباكستاني تعززت العلاقة بذهاب الحجاج الى السعودية لإداء فريضة الحج ومن هنا يمكننا القول بان العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان

وثيقة مبنية على الروابط الدينية الا انها تطورت لتشمل العلاقات الاقتصادية من حيث وجود العاملين الباكستانيين والعلاقات العسكرية التي تشمل التدريب والتعاون الامني حيث لدى باكستان اتفاقيات تعاون دفاعي مع جميع دول المجلس .

فمن هذه العلاقة بين باكستان و دول مجلس التعاون الخليجي تواجه الهند منافسة في توجهات سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون وتعزيز علاقاتها فباكستان هي عقبة رئيسية امام الهند بسبب علاقاتها الوثيقة مع دول المجلس وتعارض زيادة الوجود الهندي في الخليج وتحتاج الهند الى مواجهة استراتيجية باكستان اثناء التعامل في المنطقة فمعظم دول الخليج لديها مودة تجاه باكستان ولطالما استخدمت باكستان بطاقة المسلمين في سياستها الخارجية و تعمل باكستان على مواجهة الوجود الهندي المتزايد في منطقة الخليج من خلال منظمة التعاون الاسلامي واستراتيجيات اخرى حيث وجود عدد كبير من الجالية الباكستانية في المنطقة بعد الهند[١], كما تأثرت العلاقات بين الهندو دول مجلس التعاون الخليجي بإرث العلاقات الامنية الوثيقة خاصة في ظل تعقيدات قضية كشمير* والنزاع الحدودي حيث سعت باكستان الى كسب دعم دول مجلس التعاون الخليجي لقضية كشمير باعتبارها قضية اسلامية مستفيدة من انتمائها الديني الاسلامي والعلاقات التاريخية مع دول المجلس وقد لاقى سعي باكستان دعما صريحا في بعض المراحل من قبل دول مجلس التعاون ولاسيما في منظمة التعاون الاسلامي و قدمت المملكة العربية السعودية بدورها الدعم العسكري لباكستان خلال حرب ١٩٧١ مع الهند، وكانت الرياض تميل إلى مواقف باكستان والجماعات المسلحة في كشمير ضد الهند في الصراع على إقليم كشمير، فكشمير تمثل نقطة مهمة في التوترات الهندية الباكستانية وتؤثر بشكل غير مباشر على السياسة الخارجية الهندية ،الا ان الهند سعت من اجل الضغط السياسي والدبلوماسي على دول مجلس التعاون الخليجي لعدم الانحياز لمواقف باكستان وحاولت كسب تعاطفها و حيادها ، وقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في اتخاذ مواقف اكثر توازنا بشأن كشمير خاصة بعد الغاء الهند للمادة (٣٧٠) من الدستور في اغسطس عام ٢٠١٩ والتي كانت تمنح جامو وكشمير وضعا خاصا[٢]، وقد ادانت باكستان هذه الخطوة حيث امتنعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ موقف حاد ضد الهند بل واصدرت الامارات تصريحا وصف خطوة الهند بأنها شأن داخلي واكد الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان (نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير خارجية دولة الامارات) "على ان الدبلوماسية والحوار هما الوسيلة الاكثر فعالية لحل الازمات سلميا وتحقيق التطلعات المشتركة للدول من السلام والاستقرار"[٣]،وبالنسبة للرياض فهي تدعم تحسن العلاقات بين الهند وباكستان، وهو ما أكد عليه الأمير سلمان ولي العهد، معرباً عن أمل بلاده في إيجاد حل سلمي للنزاع في كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة[٤]، وامتنعت الكويت وعُمان وقطر عن اصدار بيانات علنية بشأن الاوضاع في كشمير، وفي البحرين اتخذت الاجراءات القانونية ضد عدد من المغتربين من جنوب اسيا الذين نظموا احتجاجا تضامنا مع كشمير ضد الهند وفي النزاع الاخير الذي حدث في ابريل ٢٠٢٥بين الهند وباكستان في منطقة باهالجام في القسم الذي تسيطر علية الهند من كشمير سعت القيادة

الباكستانية الى حشد الدعم من جميع دول العالم الاسلامي وقد ادانت الحكومة التركية وبعض رجال الدين في ايران وغيرها من الدول تصرفات الهند الا ان دول مجلس التعاون الخليجي لم يهبوا للدفاع عن باكستان وذلك نتيجة ارتباطها بعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة مع الهند فهناك اعتقاد من قبل دول المجلس ان صعود الهند الجيوسياسي من شأنه ان يخدم مصالحها في عالم يتجه نحو التعددية القطبية بشكل متزايد وان الهند تعتبر لاعبا متزايد الاهمية في الاقتصاد العالمي والساحة الجيوسياسية وان دول مجلس التعاون الخليجي سوف ترحب بمثل هذا التطور ، وان باكستان تعاني من تراجع في قدراتها الاقتصادية مقارنة بالهند فهناك من يرجع عدم دعم دول مجلس التعاون الخليجي لباكستان الى حقيقة التجارة السنوية بين دول مجلس التعاون والهند تبلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار وهنالك ما هو اكثر من الاقتصاد وحده فدول مجلس التعاون اصبحت تتجه نحو سياسة خارجية تقوم على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بدلا من الاعتبارات الايديولوجية و الدينية ، وترى الباحثة ان المتغير الباكستاني وقضية كشمير لا يزال يشكل عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الا ان التحولات الاقتصادية و تزايد النفوذ الهندي في الخليج و تراجع مكانة باكستان الاستراتيجية دفعت دول مجلس التعاون الخليجي الى اعادة النظر في تقيم مواقفها وكما ان الهند نجحت في تقليص الدور الباكستاني في تحديد مواقف دول مجلس التعاون في القضايا الثنائية وخاصة قضية كشمير فالهند بدأت تستخدم ادواتها الدبلوماسية والاقتصادية وكذلك الناعمة لتعزيز حضورها الاقليمي على حساب باكستان .

المطلب الثالث:- اسرائيل

يعتبر المتغير الاسرائيلي من بين العوامل المؤثرة في السياسة الهندية حيث يبرز المتغير الإسرائيلي بوصفه عاملاً غير مباشر لكنه ذو تأثير بليغ ، خصوصًا في ضوء التقارب المتزايد بين الهند وإسرائيل منذ تسعينيات القرن الماضي، بالإضافة الى التغيرات البنيوية في مواقف بعض دول الخليج تجاه إسرائيل، والتي تُوّجت باتفاقيات التطبيع منذ عام ٢٠٢٠ .

لن تعترف الهند بإسرائيل عند تأسيسها الابعد عامين لضغوطات دبلوماسية مورست عليها ويعود رفض الهند للاعتراف بإسرائيل الى التخوف الهندي من الاضرار بمصالحها مع العالم العربي وكما كان الرئيس جواهر لال نهرو وحزب المؤتمر يدعمان العرب ويعاديا الصهيونية وكانت اسرائيل توالي المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في حين ان الهند كانت قربيه من المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي[١], وبدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الهند وإسرائيل في عام ١٩٩٢ و كانت خطوة تاريخية مهمة في تشكيل العلاقات الثنائية بين البلدين, فبعد الاستقلال الهند عام ١٩٤٧ اتبعت الهند سياسة خارجية تركز على مبدأ عدم الانحياز ودعم القضية الفلسطينية، وهذا يعني أن الهند أعربت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعمت حقوقهم وطموحاتهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. تميزت هذه الفترة بالتوتر والغموض والسرية في العلاقات برغم محاولات إسرائيل المتكررة لتعزيز العلاقات بين البلدين، على الرغم من اتباع الهند مبدأ عدم الانحياز ودعم القضية الفلسطينية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، إلا أنها أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل في عام ١٩٩٢ هذا يعكس تطورا في سياسة الهند الخارجية وتحولا في التعاطي مع الصراع الفلسطيني وإسرائيل فقد بدأت العلاقات غير

الرسمية بين الهند وإسرائيل في التطور تدريجيا ، وفي عام ١٩٩٣، شهدت العلاقات تغييرا كبيرا عندما قامت الهند بإقامة العلاقات الدبلوماسية العلنية مع إسرائيل، وتم الإعلان عن تبادل التمثيل الدبلوماسي الكامل[١]

وان ما دفع بتحول العلاقات إلى العلن هو ظهور التغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي دفعت الجانبين إلى الخروج من مرحلة السرية والحرص على إخفاء التعاون، لتبدأ مرحلة العلنية في علاقاتهما ومن أهم تلك التحولات هو انهيار الاتحاد السوفيتي، الحليف الاستراتيجي للهند، منذ استقلالها وما واكبه من تحلل لكتلة عدم الانحياز، وسيادة الولايات المتحدة، كقطب واحد على رأس النظام العالمي، إلى أن تعيد إعادة تقييم سياستها الخارجية، ومن بينها علاقاتها مع إسرائيل[٢] فقد كانت الهند بحاجة الى بديل يلبي احتياجاتها العسكرية ،بالإضافة الى تراجع حزب المؤتمر في الحياة السياسية الهندية لصالح أحزاب أخرى في مقدمها حزب الشعب القومي الهندوسي، دفع الى تبني الهند سياسة انفتاح اقتصادي على الغرب، حيث وجدت في إسرائيل البوابة الأنسب للحصول على التكنلوجيا الغربية، ورغبتها في الاندماج في السوق العالمية، و اوجد هذا التحول الداخلي في الهند أرضية لتقدم العلاقات الهندية الإسرائيلية حيث وجد الحزب الهندوسي صاحب الخلفية اليمينية المتطرفة، تشابهاً بينه وبين حكومات اليمين التي سيطرت على الحياة السياسية في إسرائيل بصورة شبه تامة في العقدين الأخيرين و رأى كل من الطرفان ان مكافحة الإرهاب تدفع كل منهما نحو الاخر، فالدولتان تعيشان ظروفاً مشابهة من حيث البيئة المعادية ومن حيث مواجهتهما "للأصولية الإسلامية المتطرفة"، ما يستدعي منهما التعاون في هذا المجال الواسع، وما يشمله من تبادل للمعلومات الاستخبارية وتطوير لأنظمة الرقابة والمتابعة، إضافة الى مكافحة تهريب الأموال الى الجماعات الإرهابية وغيرها [٣] .

وتشكل الهند سوقاً كبيراً وقدرة شرائية عالية امام الصادرات الاسرائيلية العسكرية والمدنية على حد سواء، ما يزيد من دائرة علاقات اسرائيل السياسية والاقتصادية والامنية في ظل بيئة دولية متجهة نحو تعددية قطبية، اوعلى الاقل بروز قوى صاعدة منافسة للقوة الامريكية المهيمنة منذ ثلاث عقود و بالرغم من سعي الهند إلى تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها الإقليمية، إلا أنّ تعميق التعاون مع إسرائيل، لا سيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية، قد أسهم في تعزيز المصالح الاستراتيجية بين البلدين , وقد انعكس هذا التحالف بشكل غير مباشر على مواقف الهند من القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية , وفي هذا السياق، يُعزى جزء من ضعف التأثير العربي في الساحة الدولية والإقليمية إلى حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي تعاني منها الدول العربية، وهو ما يُعدّ من العوامل المهددة للأمن القومي العربي وللأمن الجماعي في العالم الإسلامي [٤] وتعتبر المملكة العربية السعودية محددًا إقليميًا مهمًا للعلاقات الهندية الإسرائيلية , وهناك تواجدًا إقليميًا قويًا للسعودية في المنطقة يمكن أن يؤثر على العلاقات بين الهند وإسرائيل حيث تلعب السعودية دورًا هامًا في الشرق الأوسط كدولة عربية كبرى ولديها تأثير واسع النطاق على السياسة الإقليمية. وقد تشترك الهند وإسرائيل في مخاوفهما من الدور الذي تلعبه السعودية في نشر الفكر الإسلامي[٥]. وعملت الهند من اجل تحقيق التوازن بين علاقاتها العربية والإسرائيلية على تبني سياسة

خارجية مركبة وذكية تحاول التوفيق بين التناقضات، فعمقت من جهة علاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل في الوقت ذاته الذي عمقت فيه روابطها السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون، ثم استمرت في مساندتها للقضية الفلسطينية، وأعلنت مراراً عن دعمها إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وأيدت توقيع اتفاقيات سلام بين إسرائيل من جهة، والفلسطينيين ودول مجلس التعاون من جهة ثانية[١] وحافظت الهند على توازن في علاقاتها مع جميع الأطراف المعنية، وتعمل الهند على تعزيز التعاون الثنائي مع العالم العربي وإسرائيل على حد سواء، وتسعى للتوسط في النزاعات وتعزيز التفاهم والتعاون الإقليمي، تسعى الهند أيضًا لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل فضلا عن ذلك فأن اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣, قد ساهمت ليس فقط في تراجع الموقف الهندي عن ثوابت سياسته العربية وإنما في تزايد خطوط الاتصالات السرية مع إسرائيل بوتائر متصاعدة[٢], حيث أعطى اتفاق أوسلو بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، مبررًا للهند بأن تنفتح على "إسرائيل" كما السعودية التي بموجبها حددت العلاقات مع اسرائيل كما وقعت اتفاقية التطبيع بين الامارات و البحرين في البيت الابيض في ١٥ ايلول ٢٠٢٠(اتفاقية ابراهام) , اذ مثلث هذه الاتفاقية برعاية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب دمج إسرائيل في النظام الإقليمي للمنطقة العربية الارضية لعملية تطبيع العلاقات بين الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد انضمت الهند، التي أصبحت تربطها بإسرائيل علاقات استراتيجية، بعد أيام قليلة، وذلك في أثناء زيارة وزير خارجيتها، سوبر امنيام جاي شانكار، إلى إسرائيل. وعلى أساسها انشأت المجموعة الاقتصادية الجديدة –12 (U2) إذ تأسست هذه المجموعة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١ ، [٣] التي تمثل تكتل اقتصادي –استراتيجي بين الهند واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية و الامارات العربية وتم الاعلان رسميا عنها عام ٢٠٢٢ وتسعى الهند من خلالها الى تنويع شراكاتها الاقتصادية والتمويل الخليجي والدعم الامريكي بالإضافة الى الاستفادة من التكنولوجيا الاسرائيلية ، وكما تأسست هذه المجموعة لمراقبة تنفيذ اتفاقية ابراهيم التي ادت الى تطبيع العلاقات بين اسرائيل والامارات العربية المتحدة والبحرين والهند[٤] ، وان احد التحديات الحاسمة للتحالف الهندي الإبراهيمي تتمثل بموقع المملكة العربية السعودية، معقل الإسلام وأكبر اقتصاد عربي، بالنسبة للكتلة الجيوسياسية الناشئة الا ان قيام الرياض بعلاقات جيدة مع تل أبيب ونيودلهي، وقد يجعلها تنظر إلى هذا التجمع كفرصة استراتيجية على المدى الطويل[٥].

وان حجم وقوة وتأثير دول التحالف الهندي الإبراهيمي– أي الهند وإسرائيل والإمارات – يمنحها القدرة على تغيير الجغرافيا السياسية والجيو اقتصادية في المنطقة[٦]، ومع تعاظم العلاقة الاستراتيجية الهندية–الإسرائيلية وقد نجحت الهند في توظيف المتغير الاسرائيلي لخدمة مصالحها من دون أن تُعرض علاقاتها مع دول مجلس التعاون للخطر، وذلك عبر دبلوماسية متعددة المسارات، تتسم بالبراغماتية والانفتاح.

المبحث الثاني:- المتغيرات الدولية (الولايات المتحدة الامريكية – روسيا – الصين)

شهدت البيئة الدولية تحولات جذرية تمثلت في صعود قوى دولية منافسة للهيمنة الأمريكية وفي مقدمتها الصين وروسيا، مما أعاد تشكيل معادلات القوة والتأثير في النظام الدولي، هذه التحولات لم تترك أثرها على التوازنات الكبرى فحسب، بل امتدت تداعياتها إلى السياسات الخارجية للدول ذات الطموحات الصاعدة، ومنها الهند، التي باتت تتبنى توجهًا خارجيًا أكثر براغماتية وتعددية في خياراتها الدولية، ولقد أصبحت العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي تتأثر بشكل متزايد بالتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، باعتبارها الحليف التقليدي لدول الخليج، والصين التي تسعى لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، وروسيا التي تحاول استعادة مكانتها في النظام الدولي عبر حضورها المتزايد في أزمات الشرق الأوسط ،وسعت الهند من جهة إلى تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية ، ومن جهة أخرى تحرص على عدم ايصال الصين و روسيا، الى حالة التوتر في ظل علاقات متشابكة تشمل الأمن والطاقة والاستثمارات والبنية التحتية.

المطلب الاول: الولايات المتحدة الامريكية

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية فاعلًا محوريًا في النظام الدولي، اذ تمتلك تأثيرًا بالغًا في التفاعلات الإقليمية والدولية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية. ونظرا لتنامي الدور الهندي في السياسة الدولية، واتساع مصالح نيودلهي في منطقة الخليج، تمارس الولايات المتحدة تأثيرًا مباشر وغير مباشر في توجهات السياسة الخارجية الهندية، في منطقة الخليج، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي التي تُعد مجالًا استراتيجيًا مشتركًا بين الطرفين .

اذ تحتفظ الولايات المتحدة بحضور اقتصادي وسياسي وعسكري قوي في منطقة الخليج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تعزز هذا الدور بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١)، ثم بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث أقامت واشنطن قواعد عسكرية دائمة في عدد من دول مجلس التعاون. ونتيجة لذلك، باتت الولايات المتحدة الامريكية تمارس دورًا محوريا ضمنيًا على الأمن الإقليمي، مما يجعل أي قوة دولية أخرى، تتعامل مع الخليج ضمن هامش تتحكم فيه واشنطن بدرجات متفاوتة فقد اصبحت اللاعب الاساسي داخل النظام الاقليمي الخليجي[١], وفي الوقت الذي تحاول الهند بناء سياسة خارجية متعددة الأقطاب تضمن لها هامش استقلال في القرار، تجد نفسها مضطرة للتكيف مع النفوذ الأمريكي القائم في الخليج ولهذا تتبع نيودلهي سياسة براغماتية, وبناء علاقات استراتيجية مع دول الخليج من دون استعداء الولايات المتحدة، يظهر هذا واضحا في تقاربها الكبير مع الإمارات والسعودية، بالتوازي مع شراكتها الأمنية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة اذ تعمل الهند على تعزيز مصالحها الوطنية وطموحها في ان تصبح قوة في المنطقة فهي تسعى من خلال علاقاتها الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي [٢] .

ولقد بدأت العلاقات الهندية الأمريكية بعد أن حدثت مستجدات في محيط الهند الإقليمي و تلك المستجدات يمكن حصرها منذ نهاية الثمانينات و حتى بداية التسعينات ، وهي تبدأ بالسياسات السوفيتية في تلك المنطقة في أسيا و حربها في أفغانستان حتى انسحابها عام ١٩٨٨ ، و هو ما أدي أن تعيد الولايات المتحدة النظر في علاقاتها مع دول تلك المنطقة خاصة باكستان بسبب الملف النووي لباكستان الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة ، و الذي كان

سيؤدي لاتجاه الولايات المتحدة بإقامة علاقات بشكل أكبر مع الهند بدلا من باكستان إلا أن التجارب و الاختبارات النووية التي كانت تجريها الهند أواخر التسعينات وقفت حجر عثرة في علاقات التعاون بين البلدين حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الهند بسبب تلك التجارب مما أثار الهند ليأتي عام ٢٠٠٠ و يشهد زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للهند و لقائه برئيس وزراء الهند الاسبق (أتال بيهاري فاجبايي) لتنقل تلك الزيارة العلاقات الهندية الأمريكية لطريق أفضل في علاقات التعاون بين البلدين[١] , كما زار الهند جورج بوش الابن عام ٢٠٠٦ وباراك أوباما في نوفمبر ٢٠١٠، وهو أول رئيس أمريكي يزور الهند في ولايته الأولى، وكانت زيارات الرؤساء تمتد إلى عدة أيام في الوقت وأخذت الولايات المتحدة الامريكية تفكر في أهمية الهند بثقلها السكاني وقوتها النووية وجوارها الجغرافي في محاولة للتقرب إلى الهند من أجل توازن القوى الإقليمي في آسيا وعلى مستوى العالم ضد النفوذ الصيني المتزايد، وقدمت الولايات المتحدة الامريكية مزايا متعددة للهند لكسبها إلى جانبها في مجالات التعاون سواء في مجال التعاون الاقتصادي أو التعاون في مجال الطاقة النووية مما يعكس أهمية الهند في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الاتفاقية النووية الثنائية بين الهند والولايات المتحدة عام ٢٠١٠[٢]، ولقد اثارت العلاقات المتنامية بين الهند والولايات المتحدة مواقف الهند الخارجية وخياراتها في السياسة الخارجية. وهناك إجماع أكبر داخل الهند على ضرورة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة لتوسيع القاعدة الصناعية لاقتصادها.

اذ تسعى الهند إلى تعزيز شراكتها الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال الشراكات بين الحكومات والشركات. وكما ترغب الهند في تعزيز شراكتها الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة الامريكية حتى تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في التحديث العسكري السريع وبالإضافة إلى التعاون الثنائي، تنظر الهند إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكاً عالمياً مهما" لتحقيق التوازن بين نفوذ الصين المتزايد في آسيا والتعدي الصيني الملحوظ على مناطق نفوذ الهند التقليدية في جنوب آسيا والمحيط الهندي. وهناك بعض الاهداف المشتركة بين الهند والولايات المتحدة مما يساعد على تعزيز العلاقات بينهما لمواجهة التهديدات المشتركة وقد تبدو الصين عاملا قويا بين الدولتين[٣]، وإن الاهتمام المشترك بالصين يعني أن هناك تعاوناً هندياً أمريكياً متزايداً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وكذلك في الخليج العربي بسبب نزايد النفوذ الصين سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. وهذا أحد القوى الدافعة وراء تطور الحوار الأمني الرباعي(اتفاقية اكواد) بين الهند والولايات المتحدة وأستراليا واليابان في عهد الرئيس ترامب . ورغم أن هذا لم يكن له أي ارتباط مباشر مع نهج الهند في الخليج العربي، فإن التآزر الأكبر بين الهند والولايات المتحدة الامريكية يمكن أن يؤثر على خيارات الهند في الخليج أيضا[٤] ,اذ تشجّع واشنطن الهند على تنويع مصادر الطاقة، لكنها تدعم في الوقت ذاته استقرار واردات الطاقة الهندية من الخليج لضمان استقرار الأسواق العالمية. وقد ضغطت الولايات المتحدة مرارًا على الهند لخفض وارداتها من إيران، ووجهتها نحو أسواق خليجية بديلة، متمثلة لدول مجلس التعاون الخليجي السعودية , وتدفع الولايات المتحدة الامريكية نحو إشراك الهند في تحالفات أمنية بحرية لضبط التوازن في المحيط الهندي، وهو ما ينسحب

على الخليج بوصفه امتدادًا استراتيجيًا لهذا المحيط فقد شاركت الهند في مبادرات أمنية بحرية برعاية أمريكية، كالقوة البحرية المشتركة في البحر العربي، بمشاركة بحرينية وإماراتية، وذلك في سياق مكافحة الإرهاب وتهديدات الملاحة[1].

ومن خلال ما تقدم ترى الباحثة أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى دائما إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال السياسة التي تتبعها مع الدول، وخاصة الهند. لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية، طوال تاريخ رؤساء وزرائها، سياسة مع الهند تقوم على التعاون وإقامة علاقات جيدة. وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية بالضد من الصعود الصيني ولقد وقفت جنبًا إلى جنب مع سياسة الهند تجاه دول مجلس التعاون الخليجي , اذ شهدت العلاقات مع دول المجلس تطورًا واضحًا لأن وجود الولايات المتحدة الأمريكية كان واضحًا في دول الخليج العربي نظرًا لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية. اذ يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند في سياستها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي متغير إيجابي لأنها لا تريد صعود الصين وتغلغلها في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني:- روسيا

تمثل روسيا الاتحادية متغير دولي مؤثر في السياسات الدولية ،في علاقة الهند مع دول الخليج، سواء من زاوية التحالفات أو توازن القوى أو المنافسة الجيوسياسية.

حيث بات واضحا أن موسكو، ومنذ تدخلها العسكري في سوريا عام ٢٠١٥، تسعى إلى تعزيز وجودها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الخليج العربي، من خلال توسيع علاقاتها مع القوى الخليجية الكبرى، كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، وهو ما يفرض على نيودلهي مراجعة حساباتها الاستراتيجية في هذه المنطقة الحساسة، فإن التنافس والتقارب بين موسكو ونيودلهي في ساحات إقليمية كمنطقة الخليج، يُعدُّ مؤشراً على أبعاد أوسع ترتبط بمستقبل النظام الدولي متعدد الأقطاب. ، ويشكل المتغير الروسي عاملاً حيوياً في تحديد أولويات السياسة الخارجية الهندية تجاه دول الخليج، ليس بوصفه طرفاً معيقاً فقط، وإنما كشريك استراتيجي منافس في بعض الجوانب، ومكمّل في جوانب أخرى.

تحتفظ الهند بعلاقات تاريخية ممتدة ومتواصلة مع روسيا وذلك قبل تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند في ١٣ أبريل ١٩٤٧ , ويعتبر عام ١٩٦٢م هو البداية للعلاقات الهندية مع روسيا الاتحادية _ الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي السابق_ اذ اتجهت أنظار الهند نحو الاتحاد السوفيتي بعد الهزيمة التي ذاقتها على أيدي التنين الصيني في إشارة من الصين على أنها القوة الإقليمية المسيطرة في أسيا و ذات النفوذ الأكبر في تلك المنطقة ليتزامن مع تلك الهزيمة التي لحقت بالهند الخلاف الصيني السوفيتي الذي كان مشتعلا في تلك الفترة للتقارب بذلك وجهات النظر الهندية السوفيتية ، و هو ما ورثته روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفيتي من علاقة مع جمهورية الهند إلى أن تم توقيع معاهدة صداقة و تعاون بين البلدين عام ١٩٧١م لتدخل بذلك تلك العلاقة في إطار أكثر تعاون بين البلدين [2],ولتدعيم العلاقات بينهما، تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون في عام ١٩٩٤ لتمثل محطة مهمة أخرى على صعيد تعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات العلمية

والتكنولوجية حيث تزود روسيا الهند بالخبرة الفنية اللازمة لإدارة وتشغيل المفاعلات النووية والتعاون العسكري ، إذ لا يقتصر الأمر على مجرد إبرام صفقات أسلحة ومعدات قتالية لكنه يمتد ليشمل التزام روسيا بصيانة الأسلحة السوفيتية الصنع، التي تملكها الهند وتزويدها بقطع الغيار اللازمة للإصلاح، وتوفير الأسلحة والعتاد العسكري، الذي تطلبه الهند[١], كما أن هناك تعاونًا في مجال الفضاء، حيث أرسلت روسيا أول رائد فضاء هندي إلى الفضاء، مما يعكس عمق التعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين. هذه الاتفاقيات تعكس التزام البلدين بتعزيز شراكتهما الاستراتيجية، وتطوير علاقاتهما في مجالات حيوية [٢]. ترتبط الهند وروسيا بعلاقات دفاعية قوية، رغم سعي الهند لتنويع مشترياتها الدفاعية خارج روسيا، من دول مثل إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما، لكن ما يزيد على ٦٠% من الأسلحة الهندية يأتي من روسيا، مما يعني أن الهند بحاجة إلى الاستمرار في الحصول على قطع الغيار من موسكو [٣] , كما تتعاون روسيا والهند بنجاح في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة معاهدة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس التي تضم البرازيل و الهند وروسيا والصين و جنوب افريقيا والدول المنضوية لاحقا لهذه المنظمة ،وتتعدد مجالات التعاون بين الدولتين عسكريا، لوجستياً، اقتصادياً، سياسياً، وكذلك تكنولوجياً وعلمياً، وتتشارك الدولتان مع الصين في على اعادة ملامح النظام الدولي وتبحث عن شراكة في القرار الدولي وان يكون لها دور في النظام القائم على القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات الأمور على الساحة الدولية، وتفضيل هذه الدول لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب وقد أكد على ذلك وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال زيارته الجالية للهند (٥-٦) ابريل٢٠٢١ قائلاً: الهند هي لاعب عالمي مسؤول ومؤثر ونتشاطر نفس الرؤية لنموذج النظام العالمي متعدد المراكز الناشئ، وكذلك المخاوف المشتركة من الإرهاب الدولي والتطرف الديني.[٤] ، واما عن الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج فقد اتسمت منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الروسية ولاسيما بعد ان نالت دول مجلس التعاون الخليجي استقلالها منذ خمسينات القرن الماضي وانسحاب الاحتلال البريطاني من هذه الدول ، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة انعكس المتغير الروسي بتداعيات واضحة على معادلة الامن الاسيوي , الروسي بتداعيات واضحة على معادلة الأمن الأسيوي، إذ خسرت روسيا كثيرا من رهاناتها في جبهتها الجنوبية في أسيا الوسطى والقوقاز التي كانت بوابة عبورهم إلى قلب القارة الأسيوية وجنوبها، وبعد الحرب الأمريكية على أفغانستان العام ٢٠٠١ خسرت روسيا رهانا جديداً الرهان الأفغاني وانتفت بذلك القدرة على جعل أفغانستان ساحة نفوذ سياسي – اقتصادي لروسيا بعد أن خسروها بالمعنى الاستراتيجي قبل أكثر من عقدين من الزمان هذا من جانب، ومن جانب آخر بعد مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق العام ٢٠٠٣، نرى ان الروس فقدوا ما تبقى من رهاناتهم في منطقة الخليج العربي الرهان العراقي، ولذا نرى أصبح الروس بحاجة إلى المراهنة على النظام الخليجي دول مجلس التعاون الخليجي ، وهنا نصل إلى إحدى خلفيات مساعي الاقتراب الروسي الراهن من دول منطقة الخليج العربي، إذ إن نقطة الانطلاق في الاهتمام الروسي حيال دول الخليج العربي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وتوتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم

العربي والإسلامي، بسبب الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول منطقة الخليج العربي فيما يتعلق بغض النظر عن الإرهاب والتطرف الديني وظهور النزعات المعادية للعرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي رفضته دول الخليج العربي وأيدتها في موقفها روسيا الاتحادية، مما أسهم في إنتاج رؤية روسية خليجية مشتركة مفادها رفض روسيا ودول الخليج العربي تولي دولة معينة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي [١] ،واتساقاً مع ذلك أصبحت دول الخليج العربي تمثل بعدا حيوياً للاستراتيجية الروسية حيث ترى ان التنسيق معها يحقق الحفاظ على اسعار النفط , مع زيادة الاستثمارات الروسية في البحث والتنقيب بقطاع الطاقة والذي يعتبر احد اهم مجالات التقاء المصالح الروسية – الخليجية[٢]، كما هناك تطلع روسي للإفادة من الأسواق الخليجية الواعدة الاستثمارات الخليجية، وتسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة مما يشكل عاملاً أساسيا في صياغة توجهات سياسة خارجية روسية حيال منظومة الأمن الخليجي، انطلاقا من تصور مفاده إن روسيا تسعى إلى وجود نظام إقليمي مستقر قرب تخومها الجغرافية وفي ضوء ذلك فان السعي الروسي تجاه منطقة الخليج العربي يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى افتعال مواجهات مع أي طرف فمحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة الخليجية واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي، ولذا فان روسيا في إطار توجهاتها السياسية الخارجية تهدف إلى عدم تجاهل قطبي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الإقليمي (السعودية وإيران) من اجل بناء نسق سياسة خارجية ذات مغزى قادرة على استيعاب العلاقات المتباينة في منطقة الخليج العربي[٣]، واما فيما يتعلق بالحرب الروسية –الاوكرانية* التي احدثت تداعيات اقتصادية وسياسية على العالم باسره ، فقد دفعت الهند الى تقييم سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي مع متغيرات المشهد الجيوسياسي الجديد، اذ اتبعت الهند الحياد في الحرب الروسية الاوكرانية وامتنعت عن التصويت على قرارات الامم المتحدة التي ادانت الاجراءات الروسية في اوكرانيا وسعت للحفاظ على تدفق تجارتها مع روسيا[٤]، مع ارتفاع اسعار النفط والغاز واضطرابات التجارة الناتجة عن فرض عقوبات اقتصادية شاملة على روسيا نتيجة الحرب[٥] ادركت الهند اهمية تنوع مصادر الطاقة وعملت على تقوية شراكاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي و عززت من مفاوضاتها لإبرام عقود طويلة الامد لضمان امنها الطاقوي والتركيز على الاسواق المستقرة وهو ما يعكس تصاعد اهمية دول مجلس التعاون الخليجي كوجهة تصديرية و استثمارية وكنوع من اعادة التوازن مقابل الضغوط الغربية المتزايدة عليها لخفض التعاون مع موسكو حيث شكلت الحرب الروسية –الاوكرانية فرصة للهند من اجل ترتيب اولوياتها الخارجية و تثبيت حضورها في محيطها الموسع الذي يشتمل على دول مجلس التعاون الخليجي وتُدرك الهند أن الحضور الروسي المتزايد في الخليج قد يُقلّص من هامش نفوذها، ويخلق منافسة غير مباشرة في ملفات حيوية، خصوصًا في مجال التعاون الأمني والطاقة , إلا أن نيودلهي تسعى إلى اعتماد سياسة الحياد الإيجابي، من خلال تعزيز

شراكاتها مع دول الخليج دون الاصطدام بالمصالح الروسية إذ لا تنظر الهند إلى روسيا كخصم في الخليج، بل كشريك محتمل يمكن التفاعل معه بما يضمن عدم تقاطع المصالح بشكل سلبي [١] , وتواجه السياسة الخارجية الهندية تحدّي الحفاظ على علاقات متوازنة بين الغرب وروسيا من جهة، وبين الخليج وإيران من جهة أخرى. ويُعد الخليج ساحة مركزية لهذا التوازن، حيث تسعى نيودلهي إلى التنسيق مع موسكو في بعض القضايا الإقليمية، كأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب، دون أن يؤثر ذلك على شراكاتها الاستراتيجية مع السعودية والإمارات[٢].

فالمتغير الروسي يشكل عاملًا مهمًا في معادلة السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، ليس بوصفه تهديدًا مباشرًا، بل كمنافس استراتيجي وشريك في بعض الملفات. وقد نجحت الهند إلى حد كبير في تبني نهج متعدد الأبعاد، يُوازن بين علاقاتها التاريخية مع روسيا، ومصالحها الحيوية مع دول الخليج، مما يعكس نضجًا في توجهاتها الدبلوماسية في ظل بيئة دولية معقدة ،ومع استمرار تحولات النظام الدولي، يُتوقع أن تزداد أهمية الخليج في حسابات نيودلهي، وأن تستمر روسيا في توسيع نفوذها هناك، وهو ما يجعل من المنطقة ساحة مفتوحة للتنافس والتعاون بين القوى الدولية ، بما في ذلك الهند وروسيا.

المطلب الثالث:- الصين

ان التحولات التي شهدها النظام الدولي ابرزت ملامح عالم متعدد الاقطاب تتقدمه القوى الصاعدة في اسيا المتمثلة بالصين والهند وادى هذا الصعود الى منافسة استراتيجية بين البلدين ليس في محيطهما الاقليمي بل شملت مناطق نفوذ بعيدة مثل منطقة الخليج العربي , حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية لكل من بكين ونيودلهي. ومن هنا يُعدّ المتغير الصيني أحد أبرز المؤثرات في السلوك الخارجي للهند، نظرًا لما تمثله الصين من تحدٍّ استراتيجي وخصم جيوسياسي في أكثر من ملف، بما في ذلك منطقة الخليج.

لم تشهد العلاقات بين بكين ونيودلهي استقراراً تاما، إذ شهدت جملة من الخلافات بدءاً من العام ١٩٤٩ بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت والتنافس الحاد بينهما اقتصادياً وسياسياً كقوتين آسيويتين لهما تأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية وبسبب التجربة النووية تدهورت العلاقات بين البلدين في العام ١٩٩٨ , الا ان الطرفان استطاعا تحقيق تقارب في العام ٢٠٠٣ عبر التوقيع على إعلان المبادئ والعلاقات والتعاون الشامل، حيث أخذت العلاقات بين البلدين بعداً تعاونياً في الغالب ضمن مجالات متعددة منها سياسي واقتصادي وآخر عسكري [٣]، وبالرغم من محاولات التقارب بين البلدين، الا ان العلاقات بينهما ظلت تعاني في معظم أحوالها التوتر والتوجس بسبب نزاعات الحدود، والتنافس الإقليمي المحتدم ، ومع ذلك لم يغب عن البلدين أن ثمة مصالح واهتمامات مشتركة بينهما، وفي مقدمتها العمل على وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، الأمر الذي دفع البلدين للتحالف مع روسيا وتشكيل مثلث استراتيجي، تكامل لاحقاً ليشكل تجمع (البريكس)، فضلاً عن التعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً أمنياً لكل منهما[٤], ومع ذلك فقد أشارت التطورات الدولية بأن الصين والهند أصبحتا تشاركان بشكل واضح ومتزايد في الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط فقد أدرك كلا الجانبين

الدور الحاسم للمنطقة في خطتهما الاستراتيجية الوطنية فقد أضافت زيادة المشاركة الصينية على العلاقات التنافسية في الشرق الأوسط بين القوتين الأسيويتين[١] أبعادا أخرى يمكن أن يعيد تشكيل سياسة الهند في الخليج العربي ولقد استطاعت منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي، أن تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة للصين, تكمن أهداف الصين الرئيسة في استمرار الحصول على موارد الطاقة، وموازنة نفوذ الولايات المتحدة، ورغبتها في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا الباسفيك، وتطوير العلاقات مع قوى كبرى أخرى حيث تتمتع السعودية القوة الرئيسة في دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية خاصة بالنسبة إلى الصين فقد أقامت بكين ما وصفته بـ(شراكات استراتيجية)، وفي الوقت الذي تعد السعودية حليفاً أساسياً في المنطقة للولايات المتحدة الامريكية تجمعها أيضاً علاقات وثيقة بالصين[٢]، ونظرا لتنامي الاقتصاد الصيني الذي يعد ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، والذي يمتاز باتساع أسواقه على المستوى الداخلي ما جعل الصين تبحث عن مناطق الاستيراد الطاقة وتنويعها وعدم الاعتماد على منطقة منفردة، عملت الصين على تعزيز علاقاتها مع محيطها الخارجي خاصة في تلك المناطق الهامة التي تملك الطاقة والموانئ والمضائق وحتى الوفرة المالية كدول مجلس التعاون الخليجي، وبذلك كانت التوجهات الصينية نحو هذه المنطقة الحيوية من العالم فاستثمرت في علاقاتها معها خاصة منها الاقتصادية والتجارية وعملت على توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم، وفي الوقت ذاته كانت دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى الصين التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية منها إلى أنها سوق ضخمة للصادرات النفطية والمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية والاسمدة والالمنيوم، فالأسواق الصينية تعتبر اكبر سوق استهلاكي في العالم[٣] والتي أخذت تتوسع وتأخذ حيزا كبيرا في الخطط والاستراتيجيات الطويلة المدى لدول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا لتنويع الموارد ومصادر الدخل، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها، في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية، جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج العربي عموما ودولها النفطية بخاصة، إضافة إلى أنه من المحتمل أن تكون دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي المعروف بـ "طريق الحرير البري والبحري للقرن الواحد والعشرين التي اقترحها الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ" سنة ٢٠١٣، والتي من شأنها أن تقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب، وبحسب تلك الرؤية سيربط هذا الحزام الصين بالخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولا إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي، ما يعني أن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما ستكون محور الطريقين وذات دور محوري فيها، وقد لقيت مبادرة الصين "طريق الحرير البري والبحري" تجاوبا من دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن هناك العديد من الاتفاقيات المالية والاقتصادية والثقافية التي تربط بينها وبين الصين وجل

الدول العربية [١]. وعلى الرغم من ان موقع دول مجلس التعاون الخليجي بعيدا عن طريقي الحرير البرية والبحرية كما موضح في الخريطة رقم (١) الا انها تقع في بؤرة تركيز مبادرة الحزام والطريق حاليًا، لأن اهداف الصين أوسع من مسارات طرق المبادرة الأصلية؛ فهي تسعى جاهدة لزيادة تأثيرها الخارجي وحضورها في العالم، وفي المناطق التي تتوافر فيها أسواق وواردات حيوية. ومن ثم، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تقع جيوسياسيا في صلب التفكير الخارجي للصين ومتطلبات المبادرة.

خريطة رقم (١) توضح موقع دول مجلس التعاون الخليجي بعيدا عن طريقي الحرير البرية والبحرية

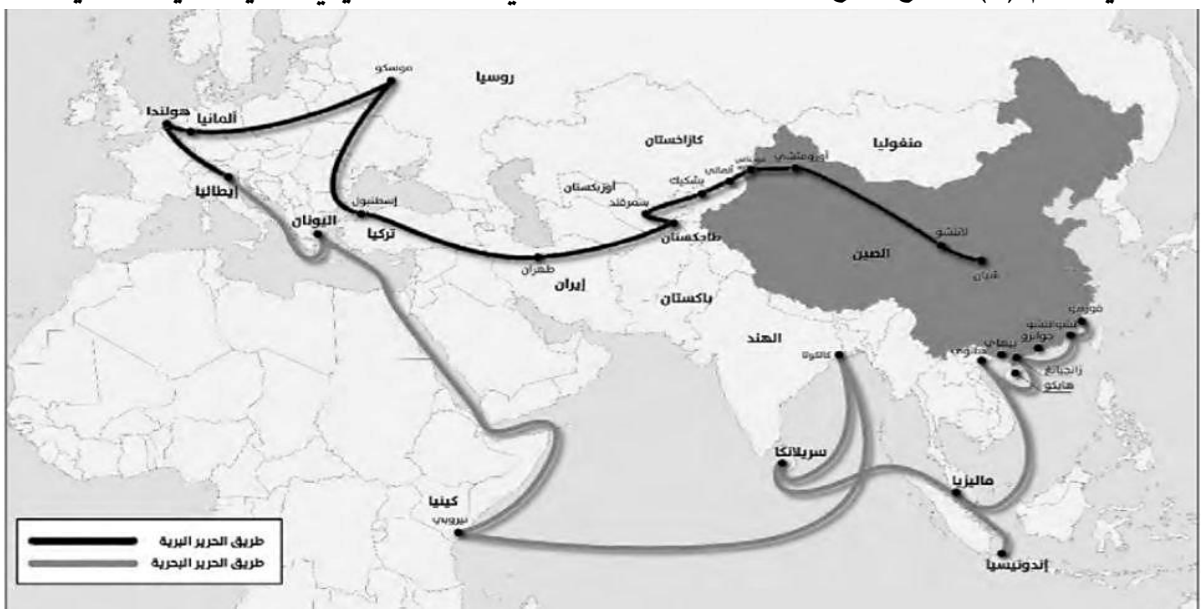

المصدر:- عماد قدورة، موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية ،مجلة سياسات عربية ، المجلد ١١ العدد ٦٣ لسنة ٢٠٢٣ ص ٧٨

ولقد اعدت الهند ردا يتحدى مبادرة الحزام والطريق ويجعل من دول الخليج العربية ركنا أساسيًا فيه، هو مشروع "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا" وقد تم الإعلان عن مشروع الممر الاقتصادي في قمة العشرين في نيودلهي في أيلول / سبتمبر ٢٠٢٣، ووقعته الولايات المتحدة والسعودية والإمارات والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. ويتألف من ممرين منفصلين الممر الشرقي (الهند- الخليج العربي) والممر الشمالي (الخليج العربي – أوروبا)، ويمر الأخير عبر السعودية والأردن وإسرائيل والبحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع ان يتيح المشروع العديد من الفرص للدول المشاركة عبر خلق طريق تجارية تعزز سلاسل التوريد وتشمل مشروعات للسكك الحديدية وربط الموانئ البحرية، إلى جانب خطوط لنقل الكهرباء، والهيدروجين، وكابلات نقل البيانات أو الاقتصاد الرقمي. ووصف الرئيس الأميركي السابق جو بايدن الممر بأنه "اتفاق "تاريخي" إن الممر سيوفر "فرصاً لا نهاية لها" للدول المعنية و"سيسهم في جعل الشرق الأوسط أكثر استقرارا وازدهارا"[٢]

خريطة رقم (٢) توضح مسارات وطرق ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا

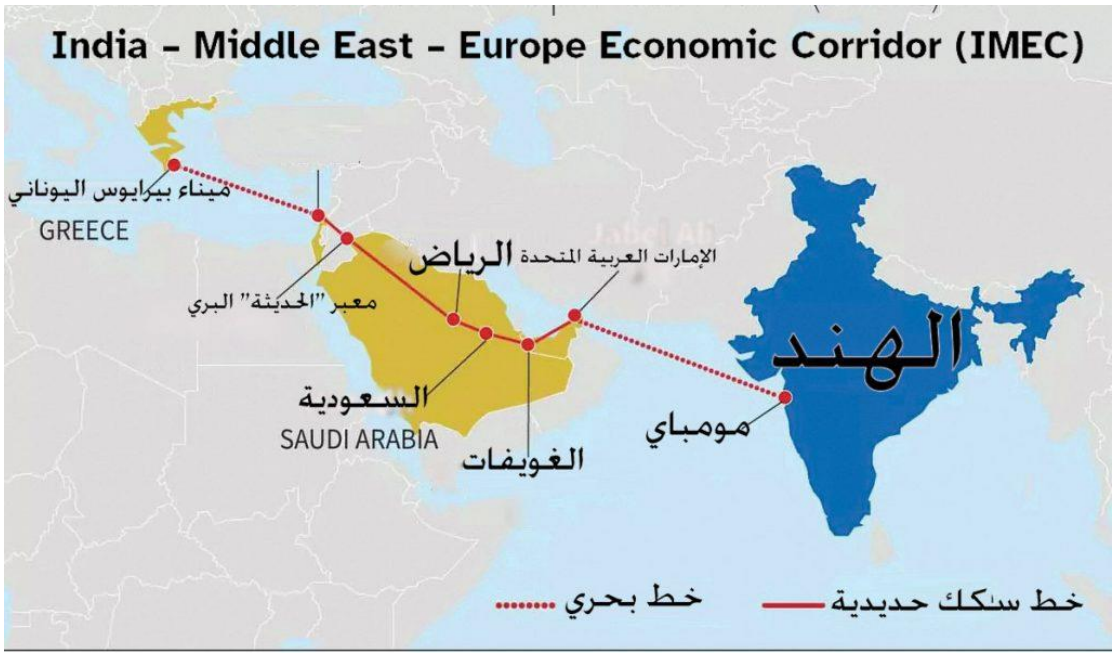

المصدر:– مجموعة باحثين ، الممر التجاري العالمي الهندي–الشرق اوسطي–الاوربي.. الفرص والتحديات, المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، الرياض ، ٢٠٢٣ ص ٧

وقد تتأثر الاختيارات الهندية في الخليج بالطريقة التي تتطور بها العلاقات بين الهند والصين، وبدرجة أقل بالمنافسة مع الصين في الخليج فإن المنافسة في الخليج العربي مع الصين أقل احتمالاً للتأثير على خيارات السياسة الهندية في الخليج. لكن المخاوف في الهند بشأن البصمة الصينية المتنامية في الخليج العربي ملموسة. وترى الهند هذا الأمر بمثابة تحد أكثر منه فرصة للتعاون على الرغم من بعض الاقتراحات بخلاف ذلك[١] .

لقد كان التصدي للصين الصاعدة من أهم السياسات الخارجية الهندية اذ تعتبر الهند النفوذ الصيني المتنامي في منطقة الخليج تحدياً لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، حيث يمكن لكل منهما أن يبتلع حصة الآخر الاقتصادية في المنطقة .

وبحسب وزارة التجارة الصينية، تجاوز حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ١٧١ مليار دولار أمريكي في عام٢٠١٧، وتسعى الصين بقوة إلى إقناع منطقة الخليج بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة. ونجحت في تأمين اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المرجح أن تتأثر المصالح الاقتصادية الهندية سلبا لأن كل منهما يتنافس على اتفاقيات النفط الأرخص وتصدير السلع غير النفطية مثل السلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات والحديد والصلب والأرز والقمح وأدوات المطبخ والأدوات المنزلية والإلكترونيات , كما يعتبر الاستراتيجيون الهنود الصين تحديا لأمنهم في مجال الطاقة والأمن البحري [٢]

ومن هنا برزت الصين كعامل تحفيزي آخر وراء تطور سياسة الهند الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة:

أن السياسة الخارجية الهندية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالبراغماتية والتوازن، حيث تسعى الهند إلى بناء شراكات متعددة مع الأطراف الإقليمية والدولية دون الانحياز ، اذ النتائج أن الهند نجحت إلى حد كبير في تطبيق نهج "تعدد الاصطفاف"" الذي يمنحها هامشًا واسعًا للمناورة في بيئة دولية مضطربة، مع التركيز على تأمين مصالحها الحيوية ، وان تفاعل الهند مع المتغيرات الإقليمية والمتغيرات الدولية يعكس سعيها لتحقيق توازن استراتيجي يضمن استقلالية قرارها الخارجي، ويعزز حضورها الجيوسياسي في غرب آسيا والخليج العربي، بوصف هذه المنطقة ركيزة أساسية في رؤيتها للأمن القومي والاقتصاد الوطني.

الهوامش:

(1) **Rajiv Sikri, Thoughts on India's Central Asia Strategy, article published online, published on 2/6/2015, visited on 24/7/2025, for more see the following link: https://2u.pw/3KNWk:**

(٢) **مبادرة الحزام و الطريق :- أعلنت الصين عام ٢٠١٣ عن مبادرة الحزام والطريق لإعادة إحياء طريق الحرير القديم ، الذي يرجع تاريخه إلى ٢٠٠ سنة قبل الميلاد، وهذا المشروع يهدف إلى إنشاء طريق يمتد من شنغهاي في الصين حتى لندن عاصمة بريطانيا ، ويصل طوله إلى ١٢ الف كيلومتر، ويشمل بناء شبكات من الطرق البرية والبحرية فضلاً عن أنابيب للنفط والغاز، ونقل الطاقة الكهربائية، ومد خطوط الانترنيت والألياف الضوئية تتكون هذه الممرات من ثلاثة خطوط برية ، وخطين بحربين، وخطوط الأنابيب الطاقة ؛ فضلاً عن خطين آخرين هما طريق الحرير الرقمي والطريق القطبي ،إذ تهدف هذه المبادرة إلى ربط الصين بالعالم الخارجي عبر إنشاء شبكات من الطرق البرية والبحرية التي تمتد عبر بلدان عدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا ، عدنان حميد خلف البديري ، تحديات مبادرة الحزام والطريق :دراسة حالة الصين والدول المشاركة ،مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، العراق ،العدد ٨ لسنة ٢٠٢٢ ص ١٠٧**

(٣) **دنيا حلمي، العلاقات الهندية –الايرانية تواجه تحديات تمنع التحالف او الشراكة الاستراتيجية , بحث منشور في مجلة اراء حول الخليج ,العدد ١٤٢ ,لسنة ٢٠١٩**

(٤) **فرزاد رمضاني بونيش , مستقبل العلاقات الهندية الايرانية مقال منشور على صفحة امواج ميديا بتاريخ ٢١ اكتوبر ٢٠٢١ تاريخ الزيارة ٢٤-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابط https://amwaj.media/ar/article/challenges-opportunities-and-prospects-of-iran-**

(٥) **مينا تشابهار وهو مشروع ايراني – هندي باكستاني يقع ميناء تشابهار على بعد ٧٨٦ ميلاً بحريًا من مومباي، و٥٥٠ ميلًا بحريًا من «ميناء كاندلا»، في ولاية غوجارات الهندية. وترى الهند وإيران أنَّ الميناء مركز رئيسي لـ «مشروع ممرّ النقل الدولي بين الشمال والجنوب«INSTC | ، الذي يبلغ طوله ٧٢٠٠ كم، ما من شأنه أن يسهِّل حركة الشحن عبر الهند وإيران وأفغانستان وآسيا الوسطى وأوروبا، ويقلِّل تكاليف الشحن بنسبة ٣٠ %**

(٦) **حمد عاطف، رؤية هندية: أبعاد ودوافع التقارب الهندي ـ السعودي ,مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ,٣فبراير ٢٠١٥ ,تاريخ الزيارة ٢٥-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابطhttps://2u.pw/4uJsH**

(7) **Kalyani S The Geopolitical Significance of Chabahar Port to India Published article The Peninsula FoundationNovember 6, 2022 Date of visit2025/7/31 Available at the link: https://2u.pw/IPs73**

(٨) **احمد شمس الدين ليلة , الاهمية لمينا تشابهار والفرص المتاحة لإيران والهند وافغانستان , مجلة الدراسات الايرانية , مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية , العدد الاول لسنة ٢٠١٦ ص ١٣٢**

(9) **Elisa Catalano Ewers and Ariane Tabatabai, "How Iran's Oil Infrastructure Gambit Could Imperil the Strait of Hormuz," War on the Rocks, 16 June 2020, Visit date 7/24/2025 Available on the link https://warontherocks.com**

(10) **Ariel Cohen, "Iran's Suspected Energy Terrorism: Persian Gulf Tanker Hijacking," Forbes, 3 August 2021 Visit date 7/24/2025 Available on the link, https://www.forbes.com/**

(11) **Manjeet Negi, "Two years of Operation Sankalp: Warships deployed in Gulf region for safe passage of merchant ships," India Today, 14 July 2021, https://www.indiatoday.in/**

(12) **Sankalp Gurjar, The Iran Challenge: Unraveling India's Foreign Policy Dilemma, article published online, published on 31/7/2023, visited on 24/7/2025, for more see the following link:/**

(13) https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3475111/the-iran-challenge-unraveling-indias-foreign-policy-dilemma/

(14) Sankalp Gurjar, The Iran Challenge: Unraveling India's Foreign Policy Dilemma,article published online, published on 5/10/2015, visited on 24/7/2025, for more see the following link: https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3475111/the-iran-challenge-unraveling-indias-foreign-policy-dilemma/

(١٥) صبا حسبن مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، المجلد ١٤ ، العدد ٦٢ ،لسنة ٢٠١٨، ص ٢٦.

(١٦) مصطفى شلش , السياسات الهندية في الشرق الاوسط , تقرير مركز الدراسات الاوراسية , منشور بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٢٣ تاريخ الزيارة ٢٥-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابط/https://eurasiaar.org/indian-pledge-in-the-middle-east

(١٧) محمد قواص، الهند والشرق الأوسط: استلهام التجربة الصينية , مقال منشور ,مركز تقدم للسياسات , بتاريخ ٧ ابريل ٢٠٢٤ تاريخ الزيارة ٢٥-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابطhttps://2u.pw/3fk5S

(١٨) جاسم طاهر جلاب , سياسة الهند الاقليمية بعد العام ٢٠٠١ , ٨٦- جاسم طاهر جلباب /سياسة الهند الإقليمية بعد العام ٢٠٠١/ دار المسلة/ بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٥٥

(19) Sabha E. Nagib, "Impact of Indo-Pakistani Wars on the Middle East," World Affairs 135, no.2 (1972): 131.

(20) Khurram Abbas India's Growing Influence in the Gulf States: Political, Strategic and Economic Risks for Pakistan. the Islamabad Policy Research Institute PRI JOURNAL SUMMER 2019 p 84

(21) Asia Karim & Manzoor Ahmad Naazer & Amna Mahmood Saiqa Bukhari Maritime dimension of Modi's foreign policy: Indo-Gulf maritime cooperation and its implications for Pakistan Liberal Arts & Social Sciences International Journal (LASSIJ) Vol. 7, No. 1, (January-June) 2023, p213

(٢٢)قضية كشمير :- تعتبر كشمير والصراع الهندي الباكستاني من اكثر النزاعات تعقيدا في اسيا ، وتعود جذور هذا الصراع الى فترة مابعد الاستقلال الهند وباكستان من الاستعمار البريطاني عام ١٤٧٩ وتعد كشمير محورا هاما للهوية الوطنية والشعور بالانتماء الوطني لدى السكان حيث تتسم المنطقة بتنوعها الثقافي والديني ويعيش فيها مسلمون وسيخ و هندوس ويعتبر الصراع حولها مصدر توتر دائم بين الهند وباكستان ويتجلى الصراع في تصاعد التوترات العسكرية والمواجهات المستمرة والاشتباكات على مر السنين مما يعكس تعقيدات الوضع وصعوبة ايجاد حلا دائما لهذه القضية ، يسرا محمد رضا و اخرون ، تطور القضية الكشميرية في العلاقات الهندية الباكستانية :دراسة في البواعث والتداعيات و السيناريوهات المستقبلية ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بني سويف ، مصر ، العدد٢٤ لسنة ٢٠٢٤ ص ٣٥٠

(23) Vikash Kumar: Changing Dynamics of India-GCC Relations under Modi Government: Prospects and Challenges. International Journal of Political Science Volume 6, Issue 3. 2020, P30

(24) Sadiq Shaban, India's Supreme Court backs Modi's move to revoke Article 370 in Jammu and Kashmir, article published online, published on 11/12/2023, visited on 28/7/2025, for more see the following link : https://gulfnews.com/world/asia/india/indias-supreme-court-backs-modis-move-to-revoke-article-370-in-jammu-and-kashmir-1.99878064

(25) UAE: Sheikh Abdullah calls for restraint between India, Pakistan, avoiding military escalation,News published on the website "GULF NEWS", published on 7/5/2025, visited on 28/7/2025, for more see the following link: https://gulfnews.com/uae/government/15jzxad-abdullah-bin-zayed-calls-for-restraint-between-1.500118412

(٢٦)احمد عاطف , رؤية هندية: أبعاد ودوافع التقارب الهندي . السعودي , مصدر سبق ذكره

(٢٧)عزيز كايد , تطوير العلاقات الاسرائيلية الهندية , مركز رؤية للتنمية السياسية , مقال منشور بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ تاريخ الزيارة ٢٩-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابطhttps://2u.pw/oyEw8

(٢٨)نوران عماد حمدي, التعاون العسكري والامني بين الهند واسرائيل :تحليل العلاقات الثنائية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ١٩٩٢-٢٠٢٢ ,المركز الديمقراطي العربي ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣

(٢٩) انجي وحيد فخري, اسرائيل و دول الجنوب : دراسة في العلاقات الاسرائيلية الهندية, الحوار المتمدن ٢٢-٥-٢٠١٣ تاريخ الزيارة ٢٧-٥-٢٠٢٥ متاح على الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=360449&r=0

(30) Ariel Kahana, How and why was the romance between Modi- Israel and India born?, Article published online, Date of publication 17/1/2018 , Date of visit 30/5/2025, Available at the following link : https://www.makorrishon.co.il/news/12257

(٣١)محمود الفطافطة , العلاقات الهندية – الاسرائيلية , دار الجندي للنشر والتوزيع , القدس , ط١ لسنة ٢٠١٩ ص ١٢

(٣٢) نوران عماد حمدي, التعاون العسكري والامني بين الهند واسرائيل :تحليل العلاقات الثنائية وتأثيرها على الأمن القومي العربي , مصدر سبق ذكره.

(٣٣)محمود الفطافطة , المصدر السابق

(٣٤) احسان مرتضى، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية, مجلة الدفاع الوطني , العدد ٤١ تموز ٢٠٠٢ , الموقع الرسمي للجيش اللبنانيhttps://2u.pw/EqxZd

(٣٥)الرباعية الأميركية – الإسرائيلية – الهندية – الإماراتية: خلفيات التحالف وأهدافه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/وحدة الدراسات السياسية، تقدير موقف، قطر، ٢٠٢٢, ص.٧

(36) The India-Israel-US-UAE Alliance (12-U2): Background and Objectives, Arab Center for Research & Policy Studies/Unit for Political Studies, Iraq, 2022, p2.

(37) Mohammed Soliman, An Indo-Abrahamic alliance on the rise: How India, Israel, and the UAE are creating a new transregional order, article published online, published on 28/6/2023, visited on 30/7/2025, for more see the following link : https://www.mei.edu/publications/indo-abrahamic-alliance-rise-how-india-israel-and-uae-are-creating-new-transregional

(٣٨) محمد سليمان، تحالف هندي-إبراهيمي في تصاعد: كيف تنشئ الهند وإسرائيل والإمارات نظامًا جديدًا عابرًا للإقليم، مقال منشور على الانترنت، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/٢, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٥/٣٠, متوفر على الرابط التالي : https://www.mei.edu/publications/thalf-hndy-abrahymy-fy-tsad-kyf-tnshy-alhnd-wasrayyl-walamarat-nzamana-jdydana-abrana

(٣٩) محمد وائل القيسي , دول مجلس التعاون الخليجي بين النفوذ الامريكي والتحديات الايرانية , مجلة اراء حول الخليج , العدد ٩٠ مارس ٢٠١٢

(40) Saroj K. ARYAL Manish J. PULAMI Aryal, S.K., Pulami, M.J., 2023. India's 'Strategic Autonomy' and strengthening its tles with the US, Przeglad .Geopolityczny, 44, s. 116-128.

(٤١) أحمد جمال الصياد، السياسة الخارجية لجمهورية الهند ,المركز الديمقراطي العربى١٨. يوليو ٢٠٢٠

(٤٢) صعود الهند وامن الخليج العربي: مقال منشور في مجلة اراء حول الخليج العدد ٨٨ بتاريخ ٢يناير ٢٠١٢ تاريخ الزيارة ٣١-٥-٢٠٢٥ , متاح على الرابط https://araa.sa/index.php?view=article&id=453:2014-06-18-21-24-00&Itemid=310&option=com_content

(٤٣) مي غيث مستقبل العلاقات الهندية -الامريكية في ظل ادارة الرئيس (جوبايدن) مجلة افاق اسيوية العدد الثامن لسنة ٢٠٢١ ص ١٢٤

(44) Muddassir Quamar, India in the Gulf: Multialignment in the Shadow of Regional (In)security, Routledge, 1st Edition, UK,2022, p 124.

(٤٥)محمد جاسم آل صقر، "دور الهند في الأمن البحري بالخليج: تحالفات مرنة وتوازنات دقيقة"، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٤٢، لسنة ٢٠٢١.

(٤٦)أحمد جمال الصياد , السياسة الخارجية لجمهورية الهند , مصدر سبق ذكره.

(٤٧)رضا محمد هلال، الهند وروسيا.. تحدي الضغوط الأمريكية، مقال منشور في صحيفة الخليج على الانترنت، تاريخ النشر ٢٠١٨/١٠/١٨, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٢, متوفر على الرابط التاليhttps://2u.pw/b1aJ3 :

(٤٨)ديميتري بريجع، العلاقات الروسية الهندية، مركز الدراسات العربية الاوراسية مقال منشور على الانترنت، تاريخ النشر ١٦ /٧/ ٢٠٢٤, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٢, متوفر على الرابط التاليhttps://2u.pw/6yj5L

(٤٩)العلاقات الروسية الهندية، مقال منشور على صفحة المعرفة على الانترنت، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٣، متوفر على الرابط التاليhttps://2u.pw/rra0 :

(٥٠)مي غيث مستقبل العلاقات الهندية –الامريكية في ظل ادارة الرئيس (جوبايدن) مصدر سبق ذكره ص ١٣٠

(٥١)الحرب الروسية –الاوكرانية في ٢٤فبراير٢٠٢٢ اعلن الرئيس بوتين عن بدء ما سماه عملية خاصة شملت هجوما شمل اطلاق صواريخ باليستية وصواريخ (كروز)قادرة على حمل شحنات نووية على الاراضي الاوكرانية وذلك لعدة اسباب ادت الى اندلاع الحرب بعضها يرتبط بشكل رئيسي بتحركات كييف للانضمام الى حلف الناتو و مخاوف موسكو من امتلاك اوكرانيا اسلحة نووية والتقييم الروسي لمثل هذه التهديدات الغربية وكيفية التعامل معها من ناحية حدودها مع اوكرانيا ، للمزيد ينظر الى حسام ابراهيم واخرون ، الحرب الروسية– الاوكرانية عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية ، تحرير احمد عاطف ،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، ط١ لسنة ٢٠٢٣ ص ٥٦

(٥٢)عمار حميد ياسين , السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠١ , مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد العدد ٥١ لسنة ٢٠١٦ ص ١٣٠

(٥٣)لبنى عبد الله محمد , السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الاوسط منذ ٢٠١١–٢٠١٤ , المركز الديمقراطي العربي , مقال منشور على الانترنت، تاريخ النشر ٢٠١٥/٧/٧، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٦/٣، متوفر على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=16397

(٥٤) عمار حميد ياسين، المصدر السابق ص ١٣١

(55) Felix K. Chang, India's Neutrality and Strategic Relation, article published online, published on 25/4/2022, visited on 24/7/2025, for more see the following link: https://www.fpri.org/article/2022/04/indian-foreign-policy-and-the-russian-ukrainian-war/?utm_source=chatgpt.com

(56) Shyam Saran, Implications of the Russia-Ukraine Conflict for India, article published online, published on 2/3/2022, visited on 24/7/2025, for more see the following link https://2u.pw/MBqc

(٥٧) خالد وليد محمود، "الهند والخليج: التفاعلات السياسية والاقتصادية في بيئة متغيرة"، مجلة شؤون الخليج، العدد ١٥٣ لسنة (٢٠٢٠):ص ٦٥.

(٥٨) عبد الله الشايجي، "الخليج وتحولات السياسة الدولية: الهند، الصين، وروسيا كلاعبين جدد"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢ (صيف ٢٠١٨) ص ٥١ .

(٥٩) فاطمة حسن جاسم و ليلى عاشور حاجم , مقومات الصعود الهندي في النظام الدولي و التحديات التي تواجهها في القرن الحادي و العشرين , مصدر سبق ذكره ص ٣٠٣

(٦٠) المصدر نفسه , ص ٣٠٣

(٦١) سحر عبد الرحيم , الهند: فرص و تحديات استراتيجية اداء الادوار في منطقة الشرق الاوسط , مجلة افاق اسيوية , العدد الحادي عشر, لسنة ٢٠٢٣ص ٢٥٠

(٦٢) احمد عبد الجبار عبدالله الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠١٠ مجلة حمورابي العدد ٢٩ -السنة السابعة ٢٠١٩ ص ٤٤

(٦٣) نايف علي عبيد , العلاقات الخليجية – الصينية مجالات واليات التعاون , مقال منشور في صحيفة اراء حول الخليج بتاريخ ١شباط ٢٠١٠ تاريخ الزيارة ٣-٦-٢٠٢٥ متاح على الرابط-https://araa.sa/index.php?view=article&id=879:2014-06-28-10-56-40&Itemid=172&option=com_content

(٦٤) شريفة كلاع التوجهات الصينية نحو دول مجلس التعاون الخليجي واقع العلاقات الاقتصادية وسبل تطويرها مجلة العلوم القانونية والاجتماعية الجزائر المجلد السادس ـ العدد الرابع السنة ٢٠٢١ ص ٤٤٨

(٦٥) " الممر الاقتصادي". كيف سيغير شكل التجارة العالمية؟، أخبار منشورة على موقع قناة سكاي نيوز عربية، تاريخ النشر٢٠٢٣/٩/١١، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٧/٢٦، متوفر على الرابط التاليhttps://2u.pw/loIQccS :

(66) Muddassir Quamar, India in the Gulf: Multialignment in the Shadow of Regional, Source previously mentioned p.125

(67) Khurram Abbas India's Growing Influence in the Gulf States: Political, Strategic and Economic Risks for Pakistan. Source previously mentioned p 73

قائمة المصادر: –

المراجع العربية:

١. أحمد جمال الصياد .(2020) .السياسة الخارجية لجمهورية الهند .المركز الديمقراطي العربي.
٢. أحمد شمس الدين ليلة. (٢٠١٦). "الأهمية لميناء تشابهار والفرص المتاحة لإيران والهند وأفغانستان ".مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الأول، ص ١٣٢.
٣. أحمد عاطف. (٢٠١٥). "رؤية هندية: أبعاد ودوافع التقارب الهندي – السعودي ".مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٣ فبراير. تاريخ الزيارة ٢٥-٥-٢٠٢٥https://2u.pw/4uJsH .
٤. أحمد عبد الجبار عبد الله. (٢٠١٩). "الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام ٢٠١٠ ".مجلة حمورابي، العدد ٢٩، السنة السابعة، ص ٤٤.
٥. إحسان مرتضى. (٢٠٠٢). "الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية ".مجلة الدفاع الوطني، العدد ٤١، تموزhttps://2u.pw/EqxZd .
٦. الإماراتية – الإسرائيلية – الهندية – الأميركية: خلفيات التحالف وأهدافه .(2022) .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص ٧.
٧. بديري، عدنان حميد خلف. (٢٠٢٢). "تحديات مبادرة الحزام والطريق: دراسة حالة الصين والدول المشاركة ".مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العدد ٨، ص ١٠٧.
٨. جاسم طاهر جلاب .(2023) .سياسة الهند الإقليمية بعد العام ٢٠٠١ .بغداد: دار المسلة، ص ٣٥٥.
٩. دنيا حلمي. (٢٠١٩). "العلاقات الهندية – الإيرانية تواجه تحديات تمنع التحالف أو الشراكة الاستراتيجية ".مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٤٢.
١٠.ديميتري بريجع. (٢٠٢٤). "العلاقات الروسية – الهندية ".مركز الدراسات العربية الأوراسية .تاريخ النشر ٢٠٢٤/٧/١٦. تاريخ الزيارة ٢-٦-٢٠٢٥https://2u.pw/6yj5L .
١١.رضا محمد هلال. (٢٠١٨). "الهند وروسيا.. تحدي الضغوط الأمريكية ".صحيفة الخليج .18/10/2018 .https://2u.pw/b1aJ3
١٢.صبا حسبن مولى. (٢٠١٨). "مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ".مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ١٤(62)، ص ٢٦.
١٣.صعود الهند وأمن الخليج العربي. (٢٠١٢). "مقال منشور ".مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٨، ٢ يناير .https://araa.sa/...
١٤.عزيز كايد. (٢٠١٩). "تطوير العلاقات الإسرائيلية – الهندية ".مركز رؤية للتنمية السياسية، ١٩ ديسمبر .https://2u.pw/oyEw8
١٥.عبد الله الشايجي. (٢٠١٨). "الخليج وتحولات السياسة الدولية: الهند، الصين، وروسيا كلاعبين جدد ".مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٢، ص ٥١.
١٦.عمار حميد ياسين. (٢٠١٦). "السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠١ ".مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، ص ١٣٠.
١٧.فرزاد رمضاني بونيش. (٢٠٢١). "مستقبل العلاقات الهندية – الإيرانية ".أمواج ميديا 21 .أكتوبر .https://amwaj.media/...
١٨.محمد جاسم آل صقر. (٢٠٢١). "دور الهند في الأمن البحري بالخليج ".دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٤٢.
١٩.محمد سليمان. (٢٠٢١). "تحالف هندي – إبراهيمي في تصاعد ".المركز الأمريكي للشرق الأوسط، ٢ أغسطس .https://www.mei.edu/...
٢٠.محمد قواص. (٢٠٢٤). "الهند والشرق الأوسط: استلهام التجربة الصينية ".مركز تقدم للسياسات، ٧ إبريل .https://2u.pw/3fk5S
٢١.محمد وائل القيسي. (٢٠١٢). "دول مجلس التعاون الخليجي بين النفوذ الأميركي والتحديات الإيرانية ".مجلة آراء حول الخليج، العدد ٩٠.
٢٢.محمود الفطافطة .(2019) .العلاقات الهندية – الإسرائيلية .القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.
٢٣.مي غيث. (٢٠٢١). "مستقبل العلاقات الهندية – الأميركية في ظل إدارة بايدن ".مجلة آفاق آسيوية، العدد الثامن، ص ١٢٤.
٢٤.نايف علي عبيد. (٢٠١٠). "العلاقات الخليجية – الصينية: مجالات وآليات التعاون ".صحيفة آراء حول الخليج، ١ شباط .https://araa.sa/...
٢٥.نوران عماد حمدي. (٢٠٢٣). "التعاون العسكري والأمني بين الهند وإسرائيل ".(2022–1992) المركز الديمقراطي العربي، ٢١ ديسمبر.
٢٦.وائل، محمد. (٢٠٢٢). "الهند وروسيا.. خلفيات التحالف ".المعرفة الإلكترونية 30 .إبريلhttps://2u.pw/rra0B .
٢٧.يسرا محمد رضا وآخرون. (٢٠٢٤). "تطور القضية الكشميرية في العلاقات الهندية – الباكستانية ".مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد ٢٤، ص ٣٥٠.

References (English Sources)

28. **Abbas, K. (2019).** ***India's Growing Influence in the Gulf States: Political, Strategic and Economic Risks for Pakistan*****. Islamabad Policy Research Institute, PRI Journal, Summer, 84.**
29. **Aryal, S.K., & Pulami, M.J. (2023).** ***India's 'Strategic Autonomy' and strengthening its ties with the US*****. Przeglad Geopolityczny, 44, 116–128.**
30. **Catalano Ewers, E., & Tabatabai, A. (2020). "How Iran's Oil Infrastructure Gambit Could Imperil the Strait of Hormuz."** ***War on the Rocks,*** **16 June. Retrieved 24-7-2025. https://warontherocks.com**
31. **Chang, F.K. (2022).** ***India's Neutrality and Strategic Relation*****. FPRI, 25 April. https://www.fpri.org/...**
32. **Cohen, A. (2021). "Iran's Suspected Energy Terrorism: Persian Gulf Tanker Hijacking."** ***Forbes,*** **3 August. https://www.forbes.com**
33. **Gurjar, S. (2015).** ***The Iran Challenge: Unraveling India's Foreign Policy Dilemma*****. Air University. Retrieved 24-7-2025.**
34. **Gurjar, S. (2023).** ***The Iran Challenge: Unraveling India's Foreign Policy Dilemma.*** **Air University. Retrieved 24-7-2025.**
35. **Karim, A., Naazer, M.A., Mahmood, A., & Bukhari, S. (2023). "Maritime dimension of Modi's foreign policy: Indo-Gulf maritime cooperation and its implications for Pakistan."** ***LASSIJ,*** **7(1), 213.**
36. **Kalyani, S. (2022).** ***The Geopolitical Significance of Chabahar Port to India*****. The Peninsula Foundation, November 6. Retrieved 31-7-2025.**
37. **Kahana, A. (2018). "How and why was the romance between Modi- Israel and India born?"** ***Makorrishon,*** **17 January. https://www.makorrishon.co.il/...**
38. **Kumar, V. (2020). "Changing Dynamics of India-GCC Relations under Modi Government."** ***International Journal of Political Science,*** **6(3), 30.**
39. **Manjeet, N. (2021). "Two years of Operation Sankalp: Warships deployed in Gulf region for safe passage of merchant ships."** ***India Today,*** **14 July. https://www.indiatoday.in/**
40. **Nagib, S.E. (1972). "Impact of Indo-Pakistani Wars on the Middle East."** ***World Affairs,*** **135(2), 131.**
41. **Quamar, M. (2022).** ***India in the Gulf: Multialignment in the Shadow of Regional (In)security*****. Routledge, UK.**
42. **Saran, S. (2022).** ***Implications of the Russia-Ukraine Conflict for India*****. Published online, 2 March. https://2u.pw/MBqcc**
43. **Shaban, S. (2023).** ***India's Supreme Court backs Modi's move to revoke Article 370 in Jammu and Kashmir. Gulf News,*** **11 December. Retrieved 28-7-2025.**
44. **Sikri, R. (2015).** ***Thoughts on India's Central Asia Strategy*****. Published online, 2 June. Retrieved 24-7-2025. https://2u.pw/3KNWk**
45. **Soliman, M. (2023). "An Indo-Abrahamic alliance on the rise."** ***Middle East Institute,*** **28 June. https://www.mei.edu/...**
46. **UAE Government. (2025). "Sheikh Abdullah calls for restraint between India, Pakistan."** ***Gulf News,*** **7 May. Retrieved 28-7-2025.**
47. **Williams, R. (2017).** ***Introduction to Sociology*****. Routledge, New York.**